مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

"Tobruk University Journal of Social and Human Sciences"

تصدر نصف سنوية (يناير يوليو) عن جامعة طبرق

https://jshs.tu.edu.ly/

واتس :0910162364

رقم الإيداع القانوني 57/ 2021

الرقم الدولى الموحد:ISSN: 2789-5068

دور سياسة الخصخصة على الاستقرار الاقتصادي في السودان

(للفترة من 1990-2022م)

The role of privatization policy on economic stability in Sudan"

(for the period from 1990-2022)

د. صالح احمد على جامع

أستاذ الاقتصاد المشارك – جامعة كردفان السودان

salihjaami19@gmail.com -

الملخص:

تناولت الدراسة دور سياسة الخصخصة على الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة من 1990-2022م. وهدفت الدراسة للتعرف على الدور الذي تقدمه الخصخصة في التنمية الاقتصادية بالسودان وإبراز إيجابياتها وسلبياتها وآثارها على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية. تطرقت مشكلة الدراسة الى عدد من التساؤلات أهمها ما دور تطبيق سياسة الخصخصة على اداء مؤشرات الاقتصاد الكلي؟ وما الصعوبات والتحديات التي واجهت تطبيق سياسة الخصخصة خلال فترة الدراسة؟. نبعت أهمية الدراسة في توضيح اثر تطبيق سياسة الخصخصة على اداء مؤشرات الكلية للاقتصاد. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والتحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج (E.views). توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها عدم وجود رقابة على تنفيذ برنامج الخصخصة أدت الى فقدان الكثير من مرافق الدولة دون تحقيق المطلوبة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تطوير أساليب عمل القطاع العام وإعادة هيكلته وتنظيمه لعملية المنافسة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الصرف.

Knowledge World Co. For Digital Content عالم المعرفة للمحتوى الرقمي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
معرفة E-MAREFA

Abstract:

- The study dealt with the role of privatization policy on economic stability in Sudan for the period 1990 2022. This basic aim of the paper to identify the role played by privatization in the economic development in Sudan. The study raises the primary question that what is the role of privatization on the performance macroeconomic indicators during the study period? The important study explains the effect of applying privatization policy on the performance of macroeconomic indicators. The study followed the descriptive and statistical analysis of the data using a program (E.views). The study important results the lack of control over the implementation of the privatization program has led to the loss of many state facilities without achieving the required. The study recommended to develop public sector work methods, restructuring and organizing the process of competition with the local and foreign private sector.

Keywords: Privatization, Economic growth, Gross domestic product, Exchange rate, Inflation.

1. مقدمة

يعتبر الخصخصة الطريق الجيد للتقدم والنمو وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تعتمد المجتمعات في نهضتها على الصدفة، وإن كانت الصدف تلعب دوراً بسيطاً في بعض المواقف إلاّ إنها لا تستطيع أن تقف طويلاً أمام الخطط المنظمة للتنمية الشاملة، لذا فإن كل مجتمع يسعى للنهوض في ضوء احتياجاته وإمكانياته وآماله، لذلك لابُد لأي مجتمع من اللجوء إلى التخطيط والتنظيم كأسلوب للعمل يستهدف الاستخدام الأمثل لموارده بما يحقق أقصى كفاية لمقابلة الاحتياجات التي يتطلبها المجتمع وفقاً للمستوى الذي يأمل في الوصول إليه، ويتم ذلك بإعادة تنظيم الخدمات القائمة فعلاً وإنشاء خدمات جديدة تتفق مع احتياجات المجتمع. والسودان أحد البلدان النامية التي توجه نحو الخصخصة كوسيلة ناجحة لتنظيم عملية التنمية وتخفيف العبء عن الدولة رغم وجود الكثير من التحديات التي واجهت تطبيق سياسة الخصخصة في السودان.

1.1 مشكلة الدراسة

تمتاز الدول النامية عموماً بحاجتها إلى تطبيق سياسة الخصخصة لان مواردها المتاحة ضئيلة والفارق الاقتصادي والحضاري واسع بينها وبين الدول المتقدمة. ويلاحظ أن الدول النامية تعاني من أنخفاض في معدل النمو الاقتصادي وعدم إتباع برنامج معين لرفع الكفاءة الانتاجية للموارد الاقتصادية المتاحة، لهذا من الضروري استخدام أسلوب سياسة الخصخصة لمعالجة هذه المشكلات. وتتلخص مشكلة الدراسة في التسأولات التالية:

- ما دور تطبيق سياسة الخصخصة على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة؟
- ما الصعوبات والتحديات التي واجهت تطبيق سياسة الخصخصة في السودان خلال فترة الدراسة؟

1.2 أهداف الدراسة

- التعرف على الدور التي تقدمه الخصخصة في التنمية الاقتصادية بالسودان وإبراز إيجابياتها وسلبياتها وآثارها على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- الوقوف على المبررات التي تبين العلاقة بين الخصخصة ومؤشرات الاقتصاد الكلي؟.

- إظهار مدى مساهمة الخصخصة (القطاع الخاص) بعناصره الانتاجية المختلفة في رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني.
- وضع اليات معينة لضمان نجاح عملية الخصخصة كسياسة اقتصادية للإصلاح المالي.

1.3 فرضيات الدراسة

- توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف مع معدل النمو الاقتصادي كمتغير للخصخصة؟
- توجد علاقة عكسية ما بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير للخصخصة؟.

1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توضيح اثر تطبيق سياسة الخصخصة على اداء مؤشرات الكلية للاقتصاد، ومعرفة أثارها الايجابية والسلبية خلال فترة الدراسة.

1.5 منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح مفاهيم الخصخصة وأثارها الايجابية والسلبية على الاقتصاد الوطني. والأسلوب القياسي لتقدير معلمات النموذج واختبار جودة معالم النموذج.

1.6 الدراسات السابقة

دراسة: على محمد خليفة،(2013م):

هدفت الدراسة إلي معرفة أثر السياسات الإقتصادية على الخصخصة والإستقرار الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة، ومعالجة مشكلة العقبات المالية والنقدية التي صاحب تنفيذ سياسة الخصخصة في السودان والتي أدت إلي زيادة معدل التضخم. وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: زيادة حجم وسائل الدفع أثناء عملية الخصخصة الذي كان له أثرا واضحاً في ارتفاع معدلات التضخم.

دراسة: عمار سليمان عبد الرحمن،(2002م):

هدفت الدراسة إلي دراسة السياسات الاقتصادية المؤثرة على معدلات التضخم في الفترة من (1982-2001م)، وتفسير المتغيرات المؤثر على التضخم في ظل سياسة التحرير الاقتصادي. وأهم النتائج التذبذب في الأسعار، وعدم التناسق الداخلي بين المؤشرات الاقتصادية الكلية أدت إلي ارتفاع معدلات التضخم.

2. الاطار النظري للدراسة

2.1 مفهوم الخصخصة

استخدام كلمة الخصخصة(Privatization) في المملكة المتحدة في بداية عقد الثمانينات، ولحداثة مفهوم الخصخصة فلا يوجد تعريف محدد لها في قواميس اللغة الإنكليزية، وسرعان ما انتقل مفهوم الخصخصة إلى الدول المتقدمة والنامية التي طبقت أساليب وطرق مختلفة للخصخصه. وطبقاً لذلك تعددت تعريف مفهوم الخصخصة ليشمل عدة أساليب ومستويات طبقت في الدول المتقدمة والنامية. فهنالك عدد من الكتاب يتحدثون عن الخصخصة المؤثرة (Effective Privatization)، وهي تعنى كافة أساليب ووسائل الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة كلياً أو جزئياً وتحول الأصول كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص (مجيد، 2003: 55): وهناك عدد آخر من الكتاب يضيف لأساليب الخصخصة التي تؤثر في الملكية أساليب أخرى تؤدي إلى تحول في أدارة مؤسسات القطاع العام (Transfer of Control) دون تحول في ملكية الدولة (احمد، 2001م: ص44): ويتصف المجموعة الثالثة بالشمولية ويضيف للأساليب التي تؤثر في الملكية أو الإدارة أساليب أخرى تهدف في مجملها إلى إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص لإدارة مؤسسات القطاع العام.

2.2 دوافع الخصخصة

1. الدافع الاقتصادي: أن الانظمة الاقتصادية الحرة التى تعتمد على اليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة الانتاجية والجودة وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة وجودة مناسبة.
2. الدافع المالي: تهدف الخصخصة الى تخفيض الانفاق العام للدولة، والتخلص من التدفقات الخارجية لاستبعاد الإعسار المالي للشركات العامة المتوقفة عن الانتاج. كما تهدف الى زيادة التدفق النقدي الداخل الى خزينة الدولة من خلال بيع بعض شركات القطاع العامة الى القطاع الخاصة.
3. الدافع الاجتماعي: يرى البعض أن الخصخصة هي الوسيلة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية(ماهر،2002: ص60): ثم ايجاد الحافز الشخصي للإنتاج وتحقيق الانضباط أثناء العملية الإنتاجية.

2.3 أهداف الخصخصة

1. تسعى سياسة الخصخصة لزيادة كفاءة التخصيص للموارد من خلال زيادة المنافسة والحد من الاحتكارات.
2. تعمل سياسة الخصخصة على تحسين كفاءة المشروعات الانتاجية والاستخدام الأمثل لمدخلات الانتاج بالمؤسسة.
3. الخصخصة يسعى لتخفيف الأعباء المالي التي تتحملها الدولة (عمر، 2001: ص25): وأن بيع هذه المؤسسات العامة يعود بعائد مالي للحكومة.

2.4 اسباب الخصخصة

من الخصائص الرئيسة للوضع الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية، وجاءت سيطرة القطاع العام عن طريق إجراءات مختلفة منها تأميم المشروعات الخاصة وإنشاء مشروعات تنمية جديدة. ومن الأسباب الكامنة وراء سيطرة القطاع العام حيث كان من المفترض أن يسهم القطاع العام إسهامًا إيجابيًا في عملية التنمية الاقتصادية إلا أن تجربة الربع قرن الأخيرة تشير إلى غير ذلك ، حيث كان مستوى أداء القطاع العام ضعيفا، وذلك من خلال استخدام مؤشرات الكفاءة الانتاجية(ماهر،2002: ص66): ومقدار الأرباح والخسائر ونسبة العائد على رأس المال المستثمر في المشروعات العامة، والتأثير على ميزان المدفوعات، وعلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وإن مستوى الأداء المنخفض للقطاع العام كان من الأسباب الرئيسية وراء الإهتمام بسياسة الخصخصة. إلا أن هذه السياسة لا تستهدف تحويل مؤسسات القطاع العام بأكملها إلى القطاع الخاص فإن ذلك غير ممكن سياسيًا وغير مرغوب فيه إقتصاديًا وإنما المطلوب إعادة النظر في الدائرة الذي ينبغي أن تغطيها القطاعات العامة.

2.5 مبادئ الخصخصة وشروط نجاحها

1. الإصلاح الاقتصادي وإيجاد تنمية حقيقية تعتمدعلى الجهود الفردية والقطاع الخاص.
2. التسويق الفعال للشركة المراد خصخصتها، وهذا يؤدي الى رفع قيمة الأصول المعروضة للبيع وبالتالي يزيد من الإيرادات المتحصل عليها الى أقصى مبلغ ممكن.
3. تحديد دور المشاركة الأجنبية في الخصخصة بحيث لا يسمح لها بتملك المرافق العامة الكبيرة وذلك لتجنب المشاكل السياسية المتعلقة بالملكية الأجنبية.
4. يجب تشجيع أساليب البيع التي تحقق توسيع ملكية الشركات من خلال طرح أسهم رأس مال الشركة للاكتتاب العام(الدسوقي،1999: ص32): مع ضرورة مراعاة التكلفة أثناء تنفيذ برامج الخصخصة.

2.6 المشاكل التي تواجه الحكومة خلال تنفيذ برنامج الخصخصة

1.التحديات الواضح للمشروعات التي سيتم خصخصتها.

2. إيجاد تقييم مقبول للمشروعات
3. وضع الحلول للعمالة الزائدة
4. تحديد تكاليف تطبيق الخصخصة.

2.7 الآثار الإيجابية للخصخصة

1. تؤدي الخصخصة الى تقليص العجز في الموازنة الحكومية الناتج عن ملكية مؤسسات القطاع العام.
2. أن الكفاءة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد يعملان على إحداث اثار إيجابية للخصخصة على الاقتصاد الوطني، وان زيادة الكفاءة الاقتصادية يمكن أن تؤدي الى تقليل الضغوط التضخمية.
3. تؤثر الخصخصة على الانشطة الإنمائية والاستثمارية بتنشيطها لأسواق الاسهم والاسواق المالية، وتشجيع الاستثمار في التوسع وإنشاء مشاريع جديدة.
4. تؤدي الخصخصة الى تكريس الاحتكار للمؤسسات الكبيرة (مرزوق،الابراش،1999:ص50): وسيكون الضرر كبير على المستهلك في حالة زيادة الاحتكار أو تحويل الاحتكار من القطاع العام الى القطاع الخاص.

2.8 الآثار السلبية للخصخصة

1. ارتفاع معدلات التضخم بصورة مستمرة.
2. ارتفاع نسبة الاحتكار للمشاريع.
3. فقدان السيطرة العامة على الأصول والخدمات التي يتم خصخصتها.
4. تدهور بعض الخدمات المقدمة إلى المواطنين من الفئات الأقل.
5. الاستغناء عن بعض العمالة وعدم احتوائهم بالشكل المناسب، الأمر الذي يضر باستقرار المجتمع.
6. احتمالية ارتفاع أسعار بعض الخدمات وزيادة التكاليف على المستهلكين، الأمر الذي يؤثر على طبقة بعينها من المجتمع.

3. تجربة الخصخصة في السودان من 1990-2022م

3.1 سياسة الإصلاح الإقتصادي والخصخصة وتحدياتها

بدأ السودان في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي تحت مسمى سياسات التحرير الاقتصادي(تطبيق سياسة الخصخصة) حول النهوض بمجمل الأداء الاقتصادي، الذي يعتمد على القطاع الزراعي في المقام الأول وذلك عبر حزمتين من السياسات التي تحمل السمات العامة، لما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي المطبقة بواسطة صندوق النقد والبنك الدولي. فالحزمة الأولى تتمثل: في السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي التي تهدف إلى السيطرة على العجز في ميزان المدفوعات والموازنة الداخلية وخفض معدلات التضخم باستخدام عدة أدوات تتعلق بسياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي والسياسة النقدية والمالية العامة. والحزمة الثانية التي تتمثل في: سياسات جانب العرض التي هدفت لزيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الإصلاحات المؤسسية وشملت حزمة من الإجراءات متمثلة في تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد عبر برامج الخصخصة إلى جانب العديد من الإصلاحات المؤسسية الأخرى واتجهت البرامج إلى إصلاح هيكلي في الاقتصاد يتسق مع البرنامج الاقتصادي الثلاثي للعام 1990-1993م الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي كأولوية عن طريق تخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف، واعتمد البرنامج على إستراتيجية إحلال الواردات لتغطية الفجوة في استهلاك أربعة سلع رئيسية هي(السكر، القمح، الأدوية، وزيوت الطعام) للمحافظة على مستويات المعيشة لغالبية السكان في السودان عن طريق توفير السلع الضرورية، وهي تساعد على تقليل الاعتماد على الاستيراد ثم تخفيض

الطلب على النقد الأجنبي (الريح، 2012م: ص53): وترتكز السياسات النقدية على تخفيض معدلات التضخم من خلال سياسة نقدية ترشيدية تراعي أوضاع السيولة في الاقتصاد بالتنسيق مع السياسة المالية التي تستهدف خفض الإنفاق العام وتقليل العجز في الموازنة وتوجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) بالتنسيق مع سلطات التجارة الخارجية من أجل ضمان تخفيض العجز في الميزان التجاري عبر حزمة متناسقة من الإجراءات التي يتوقع أن تساعد في استعادة التوازن في القطاع الخارجي والتوازن الداخلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية. وتهتم السياسات بمحاربة الفقر وتوفير فرص العمل عن طريق توفير التمويل الأصغر وتوسيع قاعدة المستهدفين بالتنسيق مع برامج الدعم الاجتماعي التي تستهدف تخفيف أعباء المعيشة على الشرائح الضعيفة في المجتمع. وعانى الاقتصاد السوداني من عدد من التحديات والمشكلات خلال الفترة من 1990- 2016م أهمها:

1. عدم وجود خطط إنتاجية واضحة المعالم لعدم الاستقرار السياسي التي ظلت تعانيه البلاد.
2. شح مصادر النقد الأجنبي مما جعل الدولة تعتمد على الاستدانة من الجهاز المصرفي لتمويل المشروعات القائمة والصرف على إدارة الحروب.
3. ارتفاع معدل الواردات بصورة اكبر من الصادرات مما يعنى ظهور العجز في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض الإنتاجية في الداخل وعدم قدرتها على المنافسة خارجيا لارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع التضخم.
4. عدم توفر التمويل اللازم من قبل الدولة للمرافق العامة.
5. ارتفاع معدلات المديونية الخارجية وعدم مقدرة الدولة على السداد لانخفاض وتدهور الإنتاج المحلي.

يعكس هذه الفترة ضعف الأداء الاقتصادي خلال تلك المرحلة بسبب التغيرات الهيكلية الكلية التي صاحبت سياسة التحرير، وتعديلات سعر الصرف في القطاع النقدي ونمو الكتلة النقدية، وإدخال المزيد من الأنشطة الاقتصادية تحت مظلة الضرائب. وبالنظر إلى الجدول أدناه يلاحظ التطورات الواضحة في معدلات التضخم حيث كان معدل التضخم في العام 1990 حوالي 67.40 وارتفع إلي 123.7 في العام 1991. وبصورة عامة شهدت الفترة من 1992-1996 بعد السياسات الاقتصادية للتحكم في أدوات السياسة النقدية والمالية والإنفاق الحكومي (الحسن،2004م: ص12): كما اثرت حرب الخليج على الأوضاع الاقتصادية الداخلية حيث أدت إلي ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع المستوردة وانعكس هذا على الأوضاع الاقتصادية الداخلية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ أعلى درجة في عام 1996م حوالي 132%.

وتميزت الفترة من 1999-2010م ببدء تغير هيكلي في تركيبة الاقتصاد السوداني حيث شهد هذه الفترة تطوراً فعلياً في إنتاج بعضاً من المشتقات البترولية وكان أول إنتاج للبترول في غرب السودان في مصفاتي أبو جابرة والأبيض، وهي عبارة عن مصفاة صغير لخدمة حقل الإنتاج، وحل مشاكل المواصلات الداخلية داخل حقول الإنتاج، وحل مشكلة الكهرباء والطاقة في العمليات الإنتاجية. وشهد اليوم التاسع من يوليو عام 2011م انفصال دولة جنوب السودان مما اثر سلبا على مجمل النشاط الاقتصادي مسبباً ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهورا في القوة الشرائية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، وتدهورا في مستوى معيشة الأفراد وانخفاض في حجم المدخرات المحلية، وإعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات، نظرا لانخفاض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، بالإضافة إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية بعد الانفصال. وبلغ معدل التضخم السنوي إلي 18.1% بعد الانفصال، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 5.2% في العام 2010م و 2.7% في عام 2011م لانخفاض مساهمة النفط في النتائج المحلي

الإجمالي بسبب انفصال ، وارتفاع متوسط معدل التضخم السنوي من 18.1% في العام 2011م إلي 35.1% في عام 2012م بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة عالميا وتم إجراء عدد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية في العام 2012-2013م لمعالجة الأزمة عن طريق زيادة الإنتاجية والإنتاج. وارتفع معدل التضخم من 36.5% بنهاية ديسمبر 2013 إلى 36.9% بنهاية مارس 2014 وخلال هذه الفترة تحسن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي نسبياً (نورين،2010: ص12): خاصة في القطاعات الإنتاجية المختلفة وارتفاع حجم الصادرات غير البترولية (الذهب) مما ساهم في تخفيف الصدمة الناتجة عن فقدان جزء كبير من عائدات النفط. والجدول ادناه يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية بعض الانفصال في الفترة من 2011-2014م:

الجدول رقم(1): أهم المؤشرات الاقتصادية بعد الانفصال في الفترة من 2011-2014م

العام	2011	2012	2013	2014
الناتج القومي للفرد (بالالاف الدولارات)	1521	1433	1514	1954
متوسط دخل الفرد من الدخل القومي (بالالاف الدولارات)	5030	4265	4292	4374
الإيرادات القومية للناتج المحلي الإجمالي(%)	12.1	9.1	8.5	8.7

المصدر: إعداد الباحث، تقارير مختلفة لبنك السودان المركزي من2011-2014م

لكل هذه الأسباب تبنت الدولة سياسة الخصخصة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد(احمد، 2009: ص10): والمتمثلة في ضعف أداء المؤسسات العامة وعدم مساهمتها في دعم الخزانة العامة للدولة والتأثير على الطلب الكلي ومكافحة التضخم ومن أهم ملامح وأهداف سياسة الخصخصة، تتمثل في الأتي:

1. تخفيض عجز الموازنة.
2. جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
3. الحد من الإنفاق العام وسوء استخدام الموارد.
4. توسيع وتنويع قاعدة الملكية.
5. المساهمة في دعم الخزينة العامة.

3.2 معايير وإجراءات الخصخصة في السودان

اتسمت تجربة الخصخصة في السودان بالمؤسسية حيث واكبتها العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تمثلت في الآتي:

1. إصدار قانون التصرف في مرافق القطاع العام من قبل مجلس الوزراء في العام1990م.
2. إنشاء اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام وتحديد إختصاصها وسلطاتها.
3. تكوين اللجان الفنية والمتخصصة التي تقوم بأعمال التقييم للمشروعات العامة.

4. قرار مجلس الوزراء رقم (1155) الذي أمن على سياسة الخصخصة لمرافق القطاع العام على ثلاث مراحل هي:

أ. مشاريع يتم التصرف فيها فورًا في العام المالي 1992–1993م.

ب. مشاريع يتم التصرف فيها في المدى المتوسط ما بين(2–3) سنوات.

ج. مشاريع يتم التصرف فيها في المدى البعيد أكثر من 3 سنوات .

وحتى يستقيم تطبيق تلك السياسة تم تكوين لجنة اختصت بوضع توصيات محددة حول المؤسسات التي يمكن أن تستمر تحت مظلة القطاع العام وتلك التي يتم التصرف فيها بالخصخصة أو تصفيتها. وتتمثل موجهات هذه اللجنة في الأتي:

1. الوضع القانوني والتركيبة المؤسسية والهيكلية .
2. الأهداف الأساسية لهذه المؤسسات من حيث هي تجارية أم خدمية .
3. أهمية المؤسسة من وجهة النظر القومية (هل هي إستراتيجية أم غيراستراتيجية).

واعتمدت اللجنة العليا على توصيات اللجان والموجهات التي عملت بها ومن ثم قررت أن التصرف في مؤسسات القطاع العام يرتكز حول محورين هما:

أ. فاعلية الأداء المالي ، ويقاس بالمؤشرات المتعلقة بالربحية، والقيمة المضافة والقوى العاملة .

ب.الأهمية الاستراتيجية (عبدالله،2001م:ص25): وتتمثل في (الأمن القومي والقوة الاقتصادية والاجتماعية). واتبعت اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام معايير لإختيار الوحدات التي يتم استخصاصها وهي موضحة بالجدول ادناه:

الجدول رقم (2): معايير الخصخصة للمؤسسات العامة بالسودان للفترة من 1990–2022م

	مدى القوة اقتصادية	درجة الأهمية	القرار
1	منشآت لها قوة مالية واقتصادية	استراتيجية ولها أهمية إجتماعية	تبقى مملوكة للقطاع العام
2	منشآت لها قوة مالية واقتصادية	غير استراتيجية وليس لها أهمية اجتماعية	تحول للقطاع الخاص
3	منشآت ليس لها قوة مالية واقتصادية	إستراتيجية وليس لها أهمية اجتماعية	(شركات مساهمة عامة)
4	منشآت ليس لها قوة مالية واقتصادية	غير استراتيجية وليس لها أهمية اجتماعية	تتم تصفيتها

المصدر: اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام

كل هذه الإجراءات التي تم اتخاذها مكنت التجربة من أن تبدأ ببداية العام 1992 حيث تم تنفيذ برنامج الخصخصة في السودان وفقًا الصيغ الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3): القطاعات وصيغ الخصخصة لمرافق القطاعات العامة للفترة من 1990–2022م

الصيغة	الصناعي	الزراعي	النقل	الطاقة	التجارة	الجملة	النسبة
البيع	8	1	4	2	1	16	%28
المشاركة	1	-	2	-	-	3	%5.3
الإيجار	-	-	1	-	-	1	%1.8
إعادة هيكلة	-	4	-	-	-	4	%7
شركات عامة	-	-	-	-	2	2	%3.5
التصفية	-	6	-	-	-	6	%10.5
الإيلولة	5	5	4	2	9	25	%43.9
الإجمالي	14	16	11	4	12	57	-
النسبة	%24.6	%28	%19.3	%7	%21.1	-	%100

المصدر: تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام

3.3 خصخصة القطاعات الاقتصادية بالسودان من1990-2022م

يعتبر السودان من البلدان النامية التي تعاني من مشكلات في اقتصادها نتيجة لعدة عوامل أهمها طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد وبعض الإختلالات الهيكلية في جانب العرض والطلب الكلي وإختلالات داخلية تمثلت في عجز الحساب الجاري، ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الاجنبية. وفي الفترة من 1999-2000م دخل البترول السوداني مرحلة التصدير مما ساعد في استقرار اداء بعد المؤشرات الاقتصادية الكلية. وخلال عام 2011م انفصل جنوب السودان مما انعكس سلبا على تدهور سعر الصرف العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي بجانب الزيادة في الإنفاق الحكومي والتمويل بالعجز، ومنها تدني الانتاج والانتاجية وإرتفاع تكاليف الانتاج وزيادة عرض النقود، وارتفاع معدلات التضخم. ومن أهم قطاعات الاقتصاد السوداني:

أولاً: القطاع الصناعي: كان القطاع الصناعي في معظمه قطاعاً عاماً حيث اهتمت الحكومات الوطنية بزيادة قاعدته للاعتماد الكبير على الانتاج الزراعي وضعف إمكانيات تصدير المحاصيل الزراعية، وزيادة حجم الواردات من السلع الغذائية والإستهلاكية.

ثانياً: القطاع الزراعي: تعتبر التغيرات الموسمية التي تلت اجراءات التحول لقطاع خاص في القطاع الزراعي اتساعاً لدور المزراعين الذين كانوا يقدمون جهداً خاصاً لدفع قيمة الخدمات المطلوبة مثل مياه الري، تحضير الأرض، ومدخلات الإنتاج وغيرها. واتخذ برامج إعادة الهيكلة والخصخصة في القطاع الزراعي عدة أشكال منها:

1. الانسحاب الفوري وحل المؤسسات مثل مؤسسة جبال النوبة الزراعية والشمالية ودلتا القاش وطوكر.
2. تحويل الاصول الى تجمعات المزرعين مثل مؤسسة النيل الأزرق الزراعية والنيل الأبيض.
3. التصرف التدريجي في مراكز التكلفة الرئيسية كالهندسة الزراعية والمحالج وسكة حديد الجزيرة وتحويلها الى شركات مساهمة عامة لصالح المزرعين مثل مشروع الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة.
4. البيع مثل المؤسسة العامة للإنتاج الحيواني وتشمل اسماك بحيرة النوبة ومشروع البطانة ومشروع الأعلاف المركزي.

ثالثاً: القطاع التجاري والمصرفي: شمل برنامج الخصخصة في مراحلها الاولى شركات تجارية الت معظمها الى منظمات أوهيئات مثل الرينو الوطنية والتقطير الوطنية والحبوب الزيتية ووفره للكيمياويات والتي الت لمنظمة الشهيد والشركة السودانية للاقطان والبنك التجاري السوداني لاتحاد المزرعين والمؤسسات العامة للعقارات والشركة السودانية للبناء والتشييد والبنك العقاري السوداني وهيئة المعارض السودانية التي الت للشركة السودانية للأسواق والمناطق الحرة. كما تم دمج أكثر من خمسة بنوك قطاع عام لتكوين مجموعتي بنك الخرطوم وبنك النيلين للتنمية الصناعية.

رابعاً: قطاع الخدمات: شمل القطاع عدة مؤسسات(محمد، 2004م: ص33): ووحدات خدمية مثل فندق السودان، فندق قصر الصداقة والمؤسسة العامة للموصلات السلكية واللاسلكية. ثم تم بيع فندق السودان والصندوق القومي للتأمينات.

3.4 معوقات تنفيذ الخصخصة في السودان

هنالك بعد العوامل التي واجهت عملية تطبيق سياسة الخصخصة في السودان التي أدت الى عدم تنفيذ البرنامج بالصورة المطلوبة، أهمها:

1.اعتماد برنامج الخصخصة على نظام الإيلولة بصورة كبير وصلت الى 43.9% من اجمالي المشروعات التي تم التصرف فيها. وهذا النوع من أشكال الخصخصة لايوجد إلا في التجربة لسودانية.

2. المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لم يكن مهيئاً لقبول واستيعاب هذا التغيير الموسع، حيث كان السودان يعاني من الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الدول الغربية وعدم الاستقرار السياسي مما تسبب في عدم تدفق النقد الأجنبي.

3. انعدام الشفافية في عمل اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام، ويتمثل ذلك في أن عمليات التخلص من المرافق لا يتم الاعلان عنها للجمهور، وعمليات البيع لا تتم في مزاد علني وإنما عن طريق التفاوض وبالتالي لايعرف الجمهور حجم الصفقات المالية نظير التخلص من المرفق العام.

4. غياب سوق متطور للأوراق المالية وهذا يعتبر من محدات الاستثمار الخاص .

5. صعوبة الوصول الى بعض المرافق المراد خصخصتها لبعدها الجغرافي عن العاصمة حيث مقر اللجنة الفنية. مع عدم وجود بدائل ومعالجات فاعلة لاستيعاب العمالة التي تم الاستغناء عنها.

5-2 اثار الخصخصة على الاقتصاد السوداني:

1. تحويل مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص اضعف من دور الدولة والتخلى عن مسؤوليتها لخلق فرص عمل لإفراد المجتمع.

2. فقد خزانة الدولة للعملات الحرة، مع إنخفاض القوة الشرائية مما اثر على الانشطة الاقتصادية الأخرى.

3. إنقلاب الوضع الاقتصادي ساعده على تهريب العملات الحرة خارج البلاد.

4. تشريد العاملين أدى الى هجرتهم خارج البلاد (نورين،2010: ص8): مع الزحف الداخلى نحو المدن الكبيره أدت الى صعوبة ترتيب البيت السوداني.

4. تحليل النموذج للمؤشرات الكلية خلال فترة الدراسة

4.1 توصيف النموذج Model Specification

استناداً على مرحلة صياغة النموذج (الفرضيات) والتي تعنى التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية ستصبح النموذج المقترح كالأتي:

$$GE=B_0 + B_1GDP + B_2EX - B_3INF + U$$

حيث:

GE ≡ معدل النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

GDP ≡ الناتج المحلي الاجمالي(المتغير المستقل الأول)

EX ≡ سعر الصرف(المتغير المستقل الثاني)

INF ≡ معدل التضخم(المتغير المستقل الثالث)

$B0$ ≡ القاطع.

$B1$ ≡ معامل الناتج المحلي الذي يقيس مقدار التغير في معدل النمو الاقتصادي نتيجة للتغيير في الناتج المحلي.

$B2$ ≡ معامل سعر الصرف الذي يقيس مقدار التغير في معدل النمو الاقتصادي نتيجة للتغيير في سعر الصرف.

$B3$ ≡ معامل التضخم الذي يقيس مقدار التغير في معدل النمو الاقتصادي نتيجة للتغيير في التضخم.

U ≡ المتغير العشوائي.

تتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي والاشارات موجبة، ووجود علاقة عكسية بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي والاشارة سالبة.

4.2 تقدير النموذج Estimation Equation

الجدول رقم(4):المعادلة المقدرة للنموذج

Dependent Variable: GE
Method: Least Squares
Date: 03/24/08 Time: 06:01
Sample: 1990 2022
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	85.73369	1.855406	3.629231	0.0014
GDP	8.252106	8.241006	-1.002183	0.3267
EX	0.254506	0.906501	0.280756	0.4814
INF	-0.006174	0.017027	-0.362622	0.0202
R-squared	0.931799	Mean dependent var		6.022222
Adjusted R-squared	0.900729	S.D. dependent var		2.600937
S.E. of regression	2.504261	Akaike info criterion		4.809818
Sum squared resid	144.2405	Schwarz criterion		5.001794
Log likelihood	-60.93255	F-statistic		1.682059
Durbin-Watson stat	1.564161	Prob(F-statistic)		0.198621

وذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$GE = B_0 + B_1 GDP + B_2 EX - B_3 INF + U$$

$$GE = 85.73369 + 8.252106\ GDP + 0.254506\ EX - 0.006174\ INF + U$$

R^2 =0.90 D.W=1.56

4.3 مرحلة تقييم النموذج

أولاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار النظرية الاقتصادي: من الجدول رقم (4) يمثل الثابت(B_0) متوسط معدل النمو الاقتصادي الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في النموذج. ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت(B_0) يساوي (85.73369) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ(B_1) التي تمثل ميل منحنى معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (8.252106) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي. ومن الناحية القياسية لتقدير(B_1) أن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار(8.252106).

(B_2) التي تمثل ميل منحنى معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لسعر الصرف العملة، أو معدل التغير للنمو الاقتصادي نتيجة لتغير لسعر صرف العملة بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (0.254506) وهي مطابق

للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية مابين معدل النمو الاقتصادي وسعر صرف العملة. بمعنى أن أي زيادة في سعر الصرف سوف تؤدي إلي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير(B_2) أن أي زيادة في سعر الصرف بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمقدار(0.254506).

(B_3) التي تمثل ميل منحنى معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لمعدل التضخم، أو معدل التغير للنمو الاقتصادي نتيجة لتغير معدل التضخم بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها سالبة (0.00617-) وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية مابين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. بمعنى أن أي زيادة في معدل التضخم سوف تؤدي إلي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير(B_3) أن أي زيادة في معدل التضخم بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بمقدار(0.00617-).

ثانياً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار الإحصائي:

يلاحظ من نتائج التحليل بلغت القيمة المعنوية لمعامل الناتج المحلي الاجمالي Prob (0.031385) وهي قيمة اكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن المعلمة غير معنوية. بلغت القيمة المعنوية لسعر الصرف Prob (0.4814) وهي قيمة اكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن المعلمة غير معنوية. وبلغت القيمة المعنوية للتضخم Prob (0.0202) وهي قيمة اصغر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن المعلمة معنوية. كما يلاحظ ان قيمة (F- statistic) Prob بلغت (0.198621) وهي قيمة أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن النموذج ككل غير معنوي.

يلاحظ من نتائج التحليل نجد أن معامل التحديد (R^2) تساوي 0.90 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي، سعرالصرف، التضخم) تؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) بنسبة 90% والباقي وقدره 10% يعود للمتغيرات غير المتضمنة في النموذج وهذا دلالة لجودة توفيق النموذج.

ثالثاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار القياسي:

يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس وذلك على النحو التالي:

أ. الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي: من خلال قيمة إحصائية (Durbin-Watson stat) يلاحظ تساوي (1.56) وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح مابين (1.50- 2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

ب.الكشف عن مشكلة اختلاف التباين: من الملحق رقم(2) اختبار وايت (White Heteroskedasticity Test) يلاحظ أن قيمة Obs*R-squared (13.84768) اكبر من قيمة Prob وعليه نقبل فرض العدم وونرفض الفرض البديل القائل بأن النموذج يعاني من وجود مشكلة اختلاف التباين.

5. النتائج

1. أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي.
2. أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف.
3. أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

4. اثبتت الدراسة معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات وجودة توفيق النموذج حيث بلغ معامل التحديد 90% مما يشير الى ان النموذج ذات مقدرة تفسيرية عالية.
5. هناك ارتباط قوى بين الخصخصة وزيادة الكتلة النقدية ونمو معدل سعر الصرف، مع وجود علاقة عكسية بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.
6. عدم التناسق الداخلي بين المؤشرات الكلية فهناك أسعار مختلف للدولار بين السوق الموازي والرسمي مما ساعد في خلق فجوة كبير للاقتصاد مع تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.

6. التوصيات

1. ضرورة تقييم الوحدات المختلفة التي تم خصخصتها للتأكد من نجاحها وفعاليتها مع تحسين بيئة الإنتاج المحلي وجذب الاستثمارات إلى الولايات التي تتوفر فيها المعادن والفرص الاستثمارية في الزراعة والصناعة من أجل إحداث تنمية متوازنة تضمن الاستمرارية وتحقق الاندماج الوطني.
2. يجب علي الدولة الاخذ بالاسلوب التدريجي في عملية تحويل المؤسسات العامة الي القطاع الخاص بالا يعرض عدد كبير من المؤسسات للبيع في وقت واحد، حتى لا يقلل من قيمتها السوقية بسبب ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية .
3. ضرورة أجراء التطوير المستمر في أجهزة الدولة الإدارية وتنقيتها من مظاهر الفساد الإداري ، وإضفاء نوع من الشفافية. مع توجيه الانفاق الحكومي الى القطاعات الإنتاجية مع عدم التمويل بالعجز.
4. ضرورة العمل على تفعيل إستراتيجية واضحة لإحلال الواردات وترقية الصادرات كإصلاح اقتصادي يهتم بفتح المجال واسعاً للإنتاج من أجل توظيف العمالة وتحسين الحياة المعيشية لغالبية السكان.
5. ضرورة تطوير أساليب عمل القطاع العام وإعادة هيكلته وتنظيمه لعملية المنافسة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
6. ضرورة تفعيل القطاع الانتاجي خاصة الحكومي وإعادة الحياة للمؤسسات ذات الإنتاجية الكبيرة لسد النقص الحاصل في الانتاج بدلا عن الإعتماد على الاستيراد من الخارج.
7. يجب علي الدولة تهيئة المناخ السليم والمساعد لعملية الخصخصة ويعتمد ذلك علي تطوير سوق الاوراق المالية بالقدر الذي يسمح بتداول الاسهم والسندات في حالة البيع والشراء وتعديل الهياكل الضريبية التي تساعد علي تحفيز القطاع الخاص علي الاستثمار.
8. ضرورة بناء قيمة الوحدة النقدية للعملة السودانية مقابل العملة الاجنبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات النمو النقدي بعيداً عن التوسع في الكتلة النقدية مع السيطرة على السوق الموازي لاسعار صرف العملات الاجنبية.

7. المراجع العربية

أولاً: الكتب:

احمد، ادم مهدي (2001م)، الخصخصة في الدول النامية، الشركة العربية للنشروالطباعة، مصر.
الريح، حيدر بابكر (2012)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
مجيد، ضياء (2003م)، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندارية.
ماهر، احمد (2002م)، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة.
عبدالله، محمد الطيب (2001م)، تجربة الاستخصاص فى السودان، معهد الابحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم.
عمر، حسين (2001م)، الجات والخصخصة الكيانات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، مصر.
دسوقي، ايهاب (1999م)، التخصخصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دارالنهضة، مصر.

مرزوق، نبيل والابراش، محمد رياض (1999م)، الخصخصة وابعادها الاقتصادية، دار الفكر، لبنان.

ثانياً: المجلات العلمية والدوريات:

نورين، مجدي الأمين (2010)، اثر إنتاج البترول علي النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصرفي ، العدد 56 ، الخرطوم.
احمد، محمد عثمان (2009)، اداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2009 ، مجلة المصرفي ، العدد 27، الخرطوم.
الحسن، صابر محمد (2004)، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، مجلة المصرفي، العدد (3) الخرطوم.

ثالثا: التقارير:

- بنك السودان المركزي، تقارير سنوية مختلفة لبنك السودان المركزي للفترة من 1990-2022م، الخرطوم.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقرير أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 1990-2022م، الخرطوم.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

- خليفة، على محمد، أثر التضخم والسياسات الاقتصادية على الخصخصة والاستقرار الاقتصادي في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري، 2013م.
- عبد الجليل، نهى حسن، تقويم سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة امدرمان الإسلامية،2011م .
- عبد الله، زبيدة نور الدين ،عرض النقود وأثره على معدلات التضخم، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان، 2008م.
- عمار، سليمان عبد الرحمن، اثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة امدرمان الإسلامية، 2002م.